

'بوبيان للبتروكيماويات' تسعى لشراء كامل أسهم 'نفانس'

أعلنت شركة بوبيان للبتروكيماويات أنها تقدمت إلى هيئة أسواق المال بمستند عرض استحواذ «اختياري» لشراء كامل أسهم شركة نفانس القابضة التي لا تملكها بوبيان للبتروكيماويات حاليا والبالغة 83.09%. وأوضحت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس أنه سيتم الإفصاح على تفاصيل العرض فور حصول الشركة على موافقة هيئة أسواق المال، وأنه لا يمكن تحديد التأثير على البيانات المالية للشركة في الوقت الحالي. يذكر أن بوبيان للبتروكيماويات تمتلك حاليا 16.87% من أسهم «نفانس». وارتفع سهم «نفانس» أمس في تعاملات البورصة بنسبة 9% بزيادة 10 فلس ليصل إلى 110 فلس.

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الأنباء» تحاور المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صاحب أول مبادرة في التحوط من أسعار النفط

المضف: تغيير جذري لتمويل سكن المواطنين بعد 6 أشهر



مبنى بنك الائتمان الكويتي



صلاح المضف

أحمد موسى

شركة استشارات عالمية لتطوير النهج التمويلي للبنك.. وكل الخيارات مفتوحة

لا يمكن الاستمرار في نظام التمويل الحالي: أقل نسبة استقطاع شهري وأعلى مدة زمنية للقرض السكني

زيادة القروض الإسكانية البالغة 70 ألف دينار من خلال مشاركة البنوك التجارية

منح التمويل بنظام الرهن العقاري وبفائدة ميسرة

البنك أمام خيارات مفتوحة منها زيادة رأس المال والطرح للإكتتاب العام

لدينا قدرة تمويلية

لاستيحاب 12 ألف وحدة سكنية

قادمة.. لكن نخطط للآلاف القادمة

سنقدم حلولاً مبتكرة لتنوع مصادر

الدخل بدلا من استنزاف خزانة الدولة

تخططنا ما هو ماعد التوزيع للوحدات السكنية مستقبلا. فالبنك يستطيع تغطية تمويل التوزيعات السكنية وكذلك التوزيع الأولى منها والبالغ 12 ألف وحدة، حيث ان الدراسة المزمع إجراؤها لاحقا ستعطي الرؤية والتوصيات في كيفية التمويل للتوزيعات المستقبلية.

هل تخطون لتوظيف السيولة الحالية لديكم في سندات جديدة؟
● البنك منفتح دائما على خيار السندات، حيث شارك البنك سابقا في سندات حكومية بالإضافة إلى سندات من شركات محلية وحقق أعلى نسبة عوائد على استثماراته في سندات شركات وطنية وبالفترة من 14 ديسمبر 2011 إلى 16 يناير الجاري، بنسبة 16% وبمعدل 4% سنويا وبلغ قيمة هذه السندات نحو 13 مليون دينار.

فالبنك استغل تلك العوائد في السنوات السابقة لتنفيذ العديد من المشاريع دون استنزاف الاموال من خزانة الدولة أو تحميل ميزانيتها المزيد من الأعباء الإضافية.

ما حجم الائتمان السنوي الذي يقدمه البنك؟

● يبلغ حجم القروض التي يمنحها البنك 300 مليون دينار سنويا تكون موزعة على بناء المساكن الخاصة، والقوائم الحكومية، وشراء بيوت، وسكن خاص، وبيوت حكومية، وقروض ومنح بيوت خرسانة ومنح ذوي الإعاقة.

التطورات الاقتصادية التي نعيشها حاليا.

هل يتلقى البنك دعما حكوميا لتمويل القروض العقارية للأسر الكويتية؟
● يصل البنك القروض العقارية للأسر الكويتية المستحقة للرعاية السكنية بشكل ذاتي فرأسمال البنك يبلغ نحو ثلاثة مليارات دينار كويتي، وبالإضافة إلى ذلك لدى البنك تدفقات مالية جيدة من محفظته الاستثمارية، ولكن يرى البنك انه مع زيادة توزيع الوحدات الإسكانية عن 12 ألف وحدة سيحتاج إلى استيعاب تلك الزيادة ائتمانيا لذلك لجأ البنك لتطوير وتغيير نهجه التمويلي.

هل ستكون هناك زيادة لرأس مال البنك أو طرح جزء منه للاكتتاب العام؟
● جميع الخيارات مفتوحة سواء عن طريق زيادة رأس المال الحالي والبالغ 3 مليارات دينار أو عن طريق طرح حصة للاكتتاب العام والإدراج بالبورصة ولكن كل هذه الخيارات تتوقف على الدراسات التي نجريها الآن لتطوير وهيكلته آلية عمل البنك مستقبلا.

هل يمكن للبنك ان يطرح سندات لجمع التمويل من القطاع الخاص؟
● نعم، هذا الامر مطروح أيضا، لكن حتى الآن لا يحتاج البنك الى تمويل سريع، فالسيولة الحالية تمكنه من تمويل القروض المطلوبة، لكن

في انتظار التوصيات التي ستقدمها الدراسة منها التنسيق مع البنوك التجارية العقاري وبفائدة ميسرة، حيث سيتم هذا الرهن تمويل أكبر من التمويل الذي يمنحه البنك للمواطنين في الوقت الحالي والذي يبلغ 70 ألف دينار فيما تتحمل خزانة الدولة فائدة 2% على هذا القرض. فالتمويل الحالي لا يكفي لتلبية المتطلبات الخاصة بشراء العقارات، لكن حتى الآن لا يوجد اطار محدد للتغيير وذلك في انتظار لنتائج الدراسات التي ستجريها شركة الاستشارات العالمية.

هل سيخلق تغيير قواعد التمويل التي يمنحها البنك منافسة مع البنوك التجارية؟
● سيكون هناك تعاون وتنسيق مع البنوك التجارية فالاقترحات الحالية تشمل زيادة مبلغ القرض عن طريق مشاركة تلك البنوك، حيث سيساهم بنك الائتمان الكويتي في زيادة شريحة المقترضين للبنوك التقليدية من خلال حصته بالسوق.

هل هناك توجه حكومي لتغيير السياسة التمويلية للبنك؟

● التوجه نحو تغيير السياسة التمويلية يأتي بمبادرة من البنك في ظل الظروف الحالية التي تشهد انخفاضا حادا في أسعار النفط الأمر الذي يتطلب المرونة فاستمرار المنظومة بهذا النهج أصبح في غاية الصعوبة بسبب

ما النهج التمويلي الجديد الذي يسعى إليه البنك في الفترة المقبلة؟

● نحن بصدد التعاقد مع شركة استشارات عالمية لإجراء دراسات تشمل تغييرا في سياسة نهج التمويل العقاري الخاصة بالبنك والتي تشمل تمويل شراء السكن للمواطن الكويتي خلال الفترة المقبلة، وذلك بالتنسيق مع الهبوط الحاد الذي تشهده أسعار النفط.

خلال ستة أشهر ستكون شركة الاستشارات العالمية أنهت عملها ثم ستقوم برفع توصيتها إلى البنك الذي بدوره سيقيم برفع تلك التوصية إلى مجلس الوزراء للبت فيها، حيث ستكون حينها الرؤية باتت أكثر وضوحا في سياسة البنك تجاه التمويل العقاري.

ما أبرز المحاور التي ستشملها التغييرات في السياسة التمويلية للبنك؟

● ستكون المدة الزمنية للاقتراض أحد أبرز المحاور التي ستشملها التغييرات، حيث تبلغ في جميع دول العالم ما بين 25 و30 عاما وفي الكويت تصل إلى 57 عاما، ويأتي المحور الثاني المتمثل في القسط الشهري الذي يتم سداه من قيمة التمويل، حيث ستشمل الدراسة تغييرا في قيمة هذا القسط حيث لا يقل في جميع دول العالم عن 20% من إجمالي دخل المواطن أما في الكويت فيأتي أقل من ذلك بكثير.

فهل هناك تصورات لم يتم حسمها حتى الآن، وذلك

وسط تغير المعطيات الاقتصادية في الكويت مع تهوي أسعار النفط إلى مستويات قياسية الأمر الذي يتطلب معه حلا مبتكرة، يعكف بنك الائتمان الكويتي على إجراء دراسة مع شركة استشارات عالمية في كيفية تنوع مصادر الدخل بدلا من استنزاف خزانة الدولة التي أصبحت تعاني تحت وطأة العجز المالي لأول مرة منذ 15 عاما، فالبنك، الذي يعتبر تيسير الائتمان الاجتماعي على المواطنين أهم أولوياته، يبحث استدامة ائتمانية ومالية قوية لا تتأثر كثيرا بتذبذب أسعار النفط وكذلك استيعاب تمويل التوزيعات السكنية التي تبلغ 12 ألفا سنويا.

«الأنباء» حاورت صلاح المضف المدير العام لبنك الائتمان الكويتي للوقوف على أبرز ملاح وخطط البنك المستقبلية وكذلك محاور تغييرات النهج التمويلي التي يسعى إليها البنك في الفترة المقبلة. وتعتبر هذه المبادرة من البنك الأولى في السوق الكويتية التي تستبق أي تقادم للوضع الاقتصادي في المستقبل بإعلانها التحوط من أسعار النفط. وترك المضف الباب مفتوحا لإمكانية تغيير جذري في نظام البنك التمويلي وحجم القروض الممنوحة للمواطنين وأيضا في حجم التسيط الشهري لهذه القروض، إذ ان الدراسة التي من المتوقع انتهائها في 6 أشهر ستكشف أي الاستراتيجية الأفضل التي سيتم استخدامها مستقبلا، وفيما يلي تفاصيل الحوار:

واصل الانهيار مقربا من مستوى 20 دولارا للبرميل

يا نفط الكويت.. «سوقك طايح»

أحمد مغربي

واصل برميل النفط الكويتي الانهيار حيث انخفض سعر البرميل أمس بـ 1,4 دولار ليبلغ 20,2 دولارا للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من قبل مؤسسة البترول الكويتية، ليبلغ بذلك ادنى مستوياته في 14 عاما.

ويأتي مسلسل الهبوط الحاد لأسعار النفط الكويتي خلال الفترة الأخيرة، في إطار تصاعد حرب إغراق الأسواق بمزيد من المعروض بين كبار المنتجين داخل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وخارجها.

وجاء تراجع النفط الكويتي، في ظل سباق الدول المنتجة على زيادة الإنتاج وخفض الأسعار أيضا للحفاظ على حصصها في الأسواق العالمية، وخصر النفط الكويتي أكثر من 9 دولارات للبرميل منذ

بداية العام 2016 حيث اختتم العام الماضي عند سعر 29 دولارا للبرميل. ويقدّر خبراء نفط الفاضل في الأسواق بأكثر من 6 ملايين برميل يوميا، ما زاد الضغط على أسعار النفط. وقال الخبير النفطي محمد الشطي لـ «الأنباء» ان منتجي خامات معينة من المكسيك وفنزويلا وكندا والعراق يتأهبون لمواجهة ما هو أسوأ في ظل استعداد إيران، المتحررة، أخيرا، من العقوبات الدولية، لضخ كميات ضخمة من الخامات الثقيلة عالية الكبريت في أسواق التصدير. وذكر الشطي ان العديد من بيوت الاستشارات العالمية مثل مورغان ستانلي تتوقع متوسط نفط خام برنت خلال السنة المالية 2016/2017 ان يكون عند مستوى 33 دولارا للبرميل أي ما يعادل 28 دولارا للبرميل النفط الكويتي. وفي سؤال حول رفع العقوبات الغربية عن إيران وامكانية رفع انتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميا

قال الشطي انه في ظل تشبع السوق النفطية ستجد إيران نفسها مجبرة على تقديم حسومات ومرونة لتصريف النفط الموجود لديها، ولذلك تطوير صناعة النفط والغاز سيأخذ وقتا وستراقب الشركات تطور الأوضاع في إيران والتزامها بالشروط الدولية بالإضافة الى وجود الى تشريعات استثمارية. وأشار الى ان إيران تحتاج إلى 200 مليار دولار من أجل تطوير صناعات النفط والغاز فيها وتحتاج الى تمويل وتكنولوجيا تمتلكها الشركات العالمية. وقال الشطي انه يعتقد ان تستهدف إيران أوروبا وتستعيد حصتها في السوق الأوروبية ولذلك فإن ذلك سيؤثر على أسعار برنت مباشرة، متوقعا ان تعود إيران لإنتاج نحو 4 ملايين برميل يوميا مع نهاية 2016. وبين ان بنك باركليز يقدر المخزون العائم للنفط الإيراني عند 45 مليون برميل تطفو على البحر لتصريف في الأسواق.

